

التحليل الموقعي للمناطق الصناعية في الجزائر وتحديات التنمية المستدامة ، حالة مشروع المنطقة الصناعية الجديدة-400 هكتار-ببرج بوعريريج.

On-site analysis of industrial zones in Algeria and challenges of sustainable development, status of the new industrial zone project - 400 ha - Bordj Bou Arreridj.

أ.د. الطاهر بن يعقوب و أ. خالد بوعزة.

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة سطيف 01 الجزائر

ملخص:

والمزيد نحو تبني فكرة الإستدامة
التنمية من طرف هيئات شعبية
ورسمية، وفي مختلف أنحاء المعمورة سرع
بدوره في تصحيح الإعتقاد الذي كان
سائدا آنذاك. حيث ظهرت في الأفق
نظريات تنمية تنطوي على وجهة نظر
أكثر عمقا تصف التنمية بأنها ذات
أبعاد مترابطة، بل إن أي نشاط
اقتصادي يجب أن يرتبط بالمسؤولية
البيئية والاجتماعية.

وفي مقدمة هذه الأنشطة نجد
ما يعرف بالمناطق الصناعية التي أعيد
النظر في تحليلها الموقعي لكي تكون
أكثر توافقا وتحقيقا لشروط ومستلزمات

تثبت الدراسات المتعلقة بتاريخ
الوقائع الاقتصادية وعلى اختلاف
الفكر أو التوجه الإقتصادي لكل دولة،
وخاصة ما يتعلق بموضوع التنمية ومحاربة
الفقر، أن التركيز كان منصبا فيما مضى
بالأساس على الاستغلال والاستخدام
الأقصى للموارد بمختلف أشكالها من
أجل الرفع من معدلات النمو في الناتج
المحلي الإجمالي، والتحكم في المؤشرات
الإقتصادية الأخرى متجاهلة بذلك
الاعتبارات الطبيعية، والبشرية، وكذا
عدم الفصل بين ما هو اقتصادي وما
هو بيئي. لكن الانتشار السريع لمفهوم
التنمية المستدامة، والإقبال الكبير

الموقعي للمناطق الصناعية في الجزائر؟
مع الأخذ بمشروع المنطقة الصناعية
الجديدة "مشتة فطيمة" (400) هكتار
ببرج بوعربريج كعينة للدراسة.

وأهداف التنمية المستدامة. وهذا ما
أردنا التطرق إليه في هذه الدراسة من
خلال الإشكالية التالية:
ما مدى مراعاة شروط ومعايير
وأهداف التنمية المستدامة في التحليل

Résumé :

Les études relatives à l'histoire des faits économiques quelque soit la pensée et l'orientation économique de l'Etat notamment celles relatives au sujet de développement et la lutte contre la pauvreté, affirment que l'accent avait été mis dans le passé principalement sur l'exploitation maximale des divers formes de ressources afin d'augmenter le taux de croissance du produit intérieur brut (PIB) et maîtriser un ensemble d'autres indicateurs économiques, sans tenir compte des considérations relatives aux ressources naturelles et humaines ainsi que l'absence de toute distinction entre ce qui est économique et ce qui est environnemental.

En retour la propagation rapide de la notion de "développement durable" et

l'adoption croissante de l'idée de "durabilité du développement" par les organismes populaires et officiels à l'échelle mondiale a accéléré à son tour la correction de l'idée qui prévalait auparavant.

Dans l'horizon ont apparu donc des théories de développement durable avec une réflexion plus approfondie sur la croissance aux dimensions multiples et étroitement liées impliquant toute activité économique dans une responsabilité environnementale et sociale.

Dans ce contexte l'analyse est conduite sur le choix du site des zones industrielles pour qu'il soit plus compatible à la réalisation des exigences et des objectifs du développement durable. C'est l'objet de cette étude qui a pour problématique : dans quelle mesure les conditions,

les critères et les objectifs du développement durable sont respectés dans l'analyse et le choix du site des zones industrielles en Algérie, avec

étude de cas du projet de la nouvelle zone industrielle "Mechta Fatima" 400 hectares-BBA.

مقدمة:

كانت علاقة الإنسان في فجر تاريخه متوازنة مع بيئته، لأن أعدادهم ومعدلات استهلاكهم و ما يستخدمه من وسائل تقنية كانت في حدود قدرة البيئة على العطاء، فلما كان منتصف القرن العشرون (مفصلة التاريخ البيئي للإنسان) كانت أعداد الناس قد زادت، و أصبحت معدلات هذه الزيادة بالغة حتى وصفت بأنها انفجار سكاني، كذلك تعاظمت معدلات استهلاكهم لنواتج التنمية من سلع و خدمات، وتعاظمت تطلعاتهم للمزيد، و تعاظمت كمية النفايات التي تخرج عن نشاطاتهم إلى حيز البيئة، بذلك اختلت العلاقة المتوازنة بين الإنسان والبيئة، وتوجس الناس خوفا من خطر ذاك على مستقبلهم، وتنادوا في ختام القرن العشرين بفكرة **التنمية المتواصلة أو المستدامة**، التي تبلورت في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية الذي نشر تحت عنوان **مستقبلنا المشترك**. وتقع التنمية المستدامة عند نقطة الالتقاء بين البيئة والاقتصاد والمجتمع، لذلك كان على الحكومات أن تعمل على جعل سكان العالم أكثر وعيا و اهتماما بالبيئة و بالمشاكل المتعلقة بها، ليمتلكوا المعرفة والمهارة والسبل والحوافز و الالتزام للعمل كأفراد، أو مجموعات، من أجل إيجاد الحلول للمشاكل الآنية والحيلولة دون نشوء مشاكل جديدة، و يحرص كل جيل حاضر على أن تبقى على الكرة الأرضية بعد مغادرته لها موارد كافية تستجيب لاحتياجات الأجيال القادمة، ليس هذا فحسب، بل يقع على كل جيل واجب تعليم الأطفال أن يولوا التقدير و الاحترام للكنوز الطبيعية رغبة في حمايتها،

وهكذا فقد تزايد الاهتمام بالتنمية المستدامة وأصبح لا يوجد شيء على وجه الأرض إلا وله مفهوم أو مدلول في التنمية المستدامة (أبو زنت، غنيم، 2005).

وفي هذا الإطار تأتي المناطق الصناعية ونظراً للخصائص التي تتميز بها في الصدارة من حيث ضرورة الربط بشروط ومعايير وأهداف التنمية المستدامة. والتي تشكل بنوداً رئيسية على أجندة التحليل الموقعي للمناطق الصناعية الجديدة. وحسب ما يتناسب مع تسمية القرن الحادي والعشرون بعصر الصناعات النظيفة، والعصر الجديد للحضارة البيئية.

ونحاول من خلال هذه الدراسة معرفة مدى تطبيق شروط، ومعايير وأهداف التنمية المستدامة في التحليل الموقعي للمناطق الصناعية في الجزائر، معتمدين في ذلك المحاور التالية:

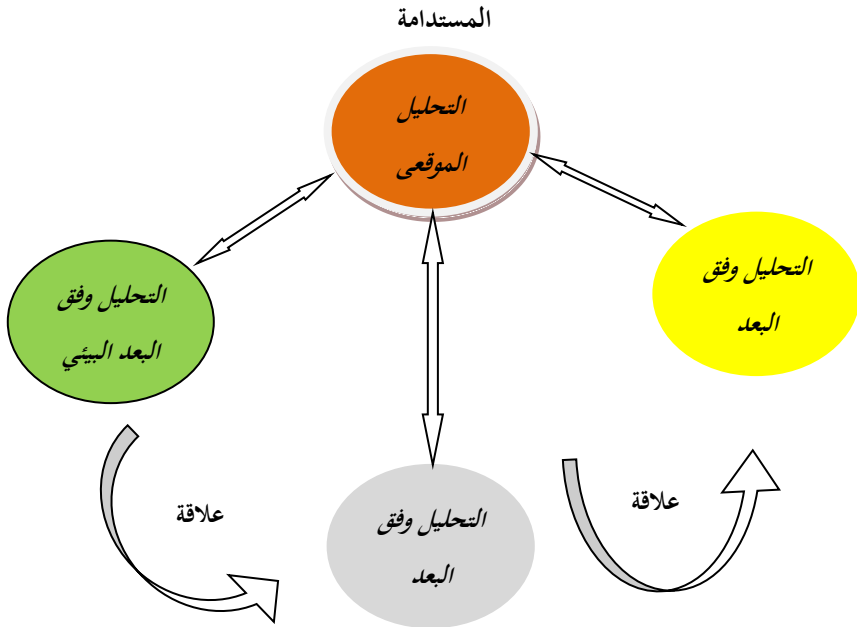
- التحليل الموقعي للمناطق الصناعية حسب متطلبات وأبعاد التنمية المستدامة.
- وصف عام لمشروع المنطقة الصناعية الجديدة "400 هكتار" ببرج بوعريرج باعتبارها عينة دراسة.
- موقع عينة الدراسة من معايير التنمية المستدامة.
- نتائج الدراسة، التوصيات والاقتراحات.

I- التحليل الموقعي للمناطق الصناعية حسب متطلبات وأبعاد التنمية المستدامة:

يعد النشاط الصناعي نشاطاً رئيسياً في المجتمعات المعاصرة، ومحركاً قوياً لنموها الاقتصادي، وإذ يمثل تياراً مستمراً من الثروات في كل الدول، وضرورياً لتوسيع مجال التنمية والاستجابة لتحقيق مزيد من الإنتاج لإشباع الحاجات المتنامية للأفراد والمجتمعات. وهذه حقيقة لا اختلاف فيها، لكن الحقيقة الأخرى والتي لا يمكن غض الطرف عنها، تتمثل في أن التوسع في النشاط الصناعي كان غالباً دوماً التفات يذكر

لآثار وانعكاسات هذا التوسع على جوانب أخرى لا تقل أهمية عن الجوانب التي يتم التركيز عليها عادة، بل قد تزيد أهميتها عن ذلك في الكثير من الحالات. خاصة ما يتعلق بالجانبين الاجتماعي والبيئي، كما يترجمه الشكل الموالي:

الشكل رقم 01: التحليل الموقعي للمناطق الصناعية وفق الأبعاد الثلاثة للتنمية



المصدر: عمل الباحثين، بتصرف عن: علي الصاوي، ماهية المسائلة والشفافية ودورها في تعزيز التنمية الإنسانية، المؤتمر الثالث للجمعية الاقتصادية العمانية، بالتعاون مع الجمعية الاقتصادية الخليجية وبرنامج الأمم المتحدة حول: المسائلة والشفافية، مسقط، 21-22 ماي 2009، سلطنة عمان

I-1. التحليل الموقعي للمناطق الصناعية وفق البعد الاقتصادي:

إن الانتقال من نظريات النمو الاقتصادي التقليدية والتي تحصر عوامل النمو في عناصر الإنتاج المادي بمعناه الضيق، وهيمنة مفهوم النمو الاقتصادي على الفكر والتحليل الاقتصادي إلى التوجه نحو المفهوم المعاصر للتنمية، يعني بالدرجة الأولى الانتقال في

منهجية التفكير والتحليل ومقاربة الأمور بمنظور شامل وتكاملي، وهذا ما أحدث انتقالا وتحولا في الأبعاد والمعايير الاقتصادية التي يعتمد عليها في التحليل الموقعي للمناطق الصناعية، من خلال اعتماد التحليل الشامل والمتكامل وحسب المفهوم المعاصر للتنمية. (Latouche,2003,23,)

إذ أن تحديد الأهمية النسبية لكل إقليم ولكل نشاط اقتصادي فيها يعتبر جزءاً مهماً في التحليل الموقعي للمناطق الصناعية، عن طريق تحليل البنية الإقليمية الاقتصادية داخل الإقليم نفسه، وبالتأكيد أيضاً فإنه قد يعبر عن حالة أخرى متمثلة في علاقة هذا النشاط فيما بين مكوناته المختلفة كأنشطة وفروعاً داخل القطاع أو من خلال علاقات التبادل مع باقي القطاعات سواء كان داخل الإقليم أو خارجه (مع الأقاليم الأخرى)، وقد تكون هذه العلاقات تمثل عناصر طبيعية مثل المواد الأولية، مصادر الطاقة، المناخ أو علاقات ذات أبعاد اقتصادية مثل الأيدي العاملة، السوق، النقل والتنظيم الحكومي(العمار، <https://araburban.net> /2016).

وعلى الرغم من هذا التحليل فإن مفهوم التوطن الصناعي يبدو فضفاضاً ويبين عدم رسوخ مضمونه حتى الآن لذلك فإن مزيداً من الإسهام النظري، يظل مطلوباً لتوفير فهم أفضل لهذا المفهوم ولتثبيت حدود أوضح له مع عموم مفاهيم الصناعة والمكان منها على وجه الخصوص. إن النشاط الصناعي يمكن أن يقوم في موقع ما أو غيره من المواقع، إلا أن نجاحه نشاطاً لا يمكن ضمانه إلا باختيار الصناعة المناسبة والموقع المناسب لها، الذي تنهياً لها فيه كل أو معظم المطالب الموضعية فتتفوق في أهميتها على الصناعات الأخرى التي تشاركها الموقع ذاته وهذا ما ندعوه بالتوطن الصناعي، وبهذا الفهم فإن توطن الصناعة يعني نجاحها في موقعها وهذا يقود إلى زيادة أهميتها مقارنة بالصناعات الأخرى، حيث يجب التركيز على مقدار النجاح لأي نشاط وأسبابه وكيفية قيامه بعد ذلك. بهذا فإن مفهوم التوطن الصناعي أقرب ما يكون إلى الميدان الذي يبحث في التباين المكاني بين الفعاليات والأقاليم، وأن هذا التباين ما هو إلا فحص وتحرك عن قدرة وقابلية المكان

على إمداد الصناعة أو أي من فروعها بمتطلباتها الأساسية التي تعمل بدورها عند تحقيق وتلبية قدر معين من هذه المطالب كلما كانت ذات قوة جذب متزايدة لكثير من الصناعات عملاً بمبدأ الوفرات الاقتصادية الخارجية أولاً، وقد تأتي لاحقاً مزايا الوفرات الداخلية بعد تجاوز عدد من الصناعات فيه، وإلى اجتذاب الصناعات الأخرى مع ضرورة إدراج المعايير التالية في أجندة التحليل وفق البعد الاقتصادي (8, BOIDIN, 2006, ZUINDEAU):

الارتقاء بمستوى الصناعة، والمساهمة في توسيع القاعدة الاقتصادية ورفع القيمة المضافة. والنمو المتزايد في مجالات قابلة للتطور والتوسع باستمرار.

تنمية المجتمع المحلي و تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان في منطقة جغرافية معينة، مما يساعد على دفع التنمية على مستوى كلي وشامل وذلك من خلال:

تمكين المجتمعات من المساهمة بشكل فاعل في التقدم العام الذي تعيش فيه.
تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان المجتمع المحلي وإيجاد آلية توزيع عادل لمعطيات التنمية بينهم

- تحقيق استخدام وتوظيف أمثل للموارد الطبيعية والبشرية في هذه المجتمعات.
- تعدد مجالات وأنشطة تنمية المجتمعات المحلية.
- تحسين التركيبة الاقتصادية وتغيير نمط النمو، وتسهيل الاستفادة من الموارد بشكل شامل. في إطار خطة وطنية متكاملة.
- نقل المنشآت الصناعية خارج المدن من أجل زيادة الحركية الاقتصادية والنشاط في أقاليم أخرى.
- تجنب حصر نشاطات التنمية ضمن محاور رئيسية وفي مناطق محددة، لتفادي تمركز المناطق الصناعية. وتهميش مناطق وأقاليم أخرى.
- المساهمة بشكل فعال في تحقيق التقدم الاقتصادي والتكنولوجي للدولة.

- تطبيق المنهج التنموي السليم المتمثل في زيادة الناتج الإجمالي للدول، وتحسين المستوى المعيشي
- المساهمة في رفع القدرة التنافسية، وزيادة فرص العمل والحد من نسب البطالة.
- التوسع المحتمل في حجم النشاط مما يستدعي إعادة التمديد في الحدود الأولى للمنطقة.

I-2 التحليل الموقعي للمناطق الصناعية وفق البعد البيئي:

إن تزايد الأنشطة الصناعية، والتجارب النووية وتراكم مختلف النفايات أدى إلى مضاعفة التلوث البيئي وتسريع انتشاره، ولم تعد مشكلة أماكن محددة، أو ضمن حدود بلد معين. بل تجاوزت كل المسافات لتضحي مشكلة عالمية تعانيتها كل الكائنات الحية، وزادت حدتها ودرجة تأثيرها في التوازن البيئي (BOIDIN, ZUINDEAU, 2006, 13).

ومن أجل التخفيف من حدة هذه المعضلة تعالت العديد من الأصوات المحذرة من ذلك، وتصاعدت الجهود المبذولة في سبيل كبح كل ما يشكل تهديدا للنظام البيئي، وتدعيم كل المحاولات والاتجاهات نحو حماية البيئة من التلوث، وتحقيق مجتمع نظيف بيئيا. وتأكدت ضرورة اعتماد البعد البيئي كنقطة البداية لأي نشاط اقتصادي، والتحليل الموقعي للمناطق الصناعية مثلا عن ذلك. ويصنف التلوث إلى ثلاث مجموعات:

أولا: التلوث الهوائي(الجوي):

يعتبر الهواء ملوثا حال وجود "أي مواد صلبة أو سائلة أو غازية في الهواء بكميات تؤدي إلى أضرار فيزيولوجية، اقتصادية وحيوية. تمس الإنسان والحيوان والنبات، الآلات والمعدات، أو تواتر أو تغيير في طبيعة الأشياء (قاسم، 2007، 120).

كما يعرف المشرع الجزائري التلوث الجوي بأنه "إدخال أي مادة في الهواء أو الجو بسبب انبعاث غازات أو أبخرة أو جزئيات سائلة أو صلبة، من شأنها التسبب في أضرار أو أخطار على الإطار المعيشي" (الجريدة الرسمية، 2003، 10).

ثانيا: التلوث المائي:

لا يقل الماء أهمية عن الأوكسجين (غاز الحياة)، لكل الكائنات الحياة ﴿أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾ (الأنبياء، 30)

فهو أكبر مكون كيميائي في الكون، ويمثل حوالي 71% من مساحة الكرة الأرضية، ويمثل ثلثي وزن جسم الإنسان، و95% من دم الإنسان، ومن 80 إلى 90% من وزن الخضر والفواكه، كما يعتبر مصدرا من مصادر الغذاء وعاملا ملطفا لدرجات الحرارة على اليابسة، وسبيلا من سبل النقل والتنقل. (مريزق، 2008، 135).

ويصبح الماء ملوثا عندما تنخفض درجة جودته نتيجة اختلاطه بمخلفات ناجمة عن نشاطات الإنسان، فتجعله غير صالح للشرب أو الأغراض الصناعية والري الفلاحي (بلبع، 2000، 43).

أما التلوث المائي فيعرف كما يلي: "يعتبر كل مجرى مائي ملوثا عندما يتغير بشكل مباشر أو غير مباشر، تركيب أو حالة مياه ذلك المجرى، وذلك نتيجة عمل إنساني بمعنى أن تصبح تلك الحياة أقل سهولة لجميع الاستعمالات التي تستخدم من أجلها أو بعض منها في حالتها الطبيعية" (الصعيد، 2002، 06).

ثالثا: تلوث التربة:

يقصد بتلوث التربة (أراضي زراعية أو مساحات سكنية)، ويقصد بها "الفساد الذي يصيبها فيغير من صفاتها وخواصها الطبيعية أو الكيميائية أو الحيوية بشكل يجعلها تؤثر سلبا -بصورة مباشرة أو غير مباشرة- فيمن يعيش فوق سطحها من إنسان وحيوان ونبات" (reding, 31).

فالتحليل الموقعي للمناطق الصناعية أضحي اليوم وأكثر من أي وقت مضى يأخذ البعد البيئي بكل اعتبار، وهذا من خلال تطبيق الإدارة البيئية، وتجنب العشوائية والسطحية في توطين المناطق الصناعية، وإتباع أساليب التخطيط والدراسات المسبقة

والمعمقة قبل اتخاذ القرار المتعلق بالاختيار النهائي لمواقع المناطق الصناعية. من خلال الأخذ بالمعايير التالية:

- البداية الخضراء: أي إدراج البعد البيئي منذ البداية ضمن أجندة التحليل الموقعي للمناطق الصناعية. وعدم تجاهل الضوابط والمحددات البيئية في أي مستوى من مستويات التحليل.
- اعتماد مسافة البعد الفاصلة، بحيث تزيد المسافة عن مسافة الرحلة اليومية المقبولة بمقدار الضعف كحد أدنى، أو ما يعادل حوالي 70 كلم عن مدن النوم والمدن التابعة. (الفحام، بدون سنة نشر) مع مراعاة احتمالات التطور والتوسع العمراني. لتفادي تجاور المناطق الصناعية مع المناطق السكانية.
- عدم المساس بكل من: الأراضي الزراعية، المساحات الخضراء والمجاري المائية الطبيعية.
- التركيز على اختيار الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد، وتنتج الحد الأدنى من الغازات والملوثات، كإلزام المصانع بضرورة تركيب معدات خاصة مصممة للحد من كمية الملوثات المنبعثة منها، ومعالجة الملوثات الناتجة عن الصناعات المختلفة قبل انبعاثها وتحويلها إلى صور غير ضارة بالبيئة.
- ضرورة وجود نظام صرف جيد يضمن عدم إلحاق أضرار بالتربة (السطحية والداخلية)، وعدم اختلاطها بمياه المجاري المائية الطبيعية، والمياه الجوفية.
- إضفاء صفة الإلزام القانوني على تحقيق الأهداف البيئية، لأن أسلوب الالتزامات الطوعية لم يعد يجدي نفعاً، وإنما الأمر يحتاج إلى تقنين الالتزامات بالأهداف التخفيفية، وبشكل يمكن التحقق منه، وتطبيقه بشكل متوازن.

I-3 التحليل الموقعي للمناطق الصناعية وفق البعد الاجتماعي (إدراج المسؤولية الاجتماعية):

يكتسب الدور الاجتماعي للشركات والقطاع الخاص، وقطاع الأعمال بشكل عام أهمية متزايدة خاصة بعد تخلي الحكومات عن كثير من أدوارها الاقتصادية والخدمية، التي صحت بها برامج اجتماعية كان ينظر إليها على أنها أمر طبيعي ومتوقع في ظل انتفاء الهدف الربحي للمؤسسات الاقتصادية التي تديرها الحكومات، وإن كانت في الكثير من الأحيان تحقق إيرادات وأرباحا طائلة، وكان متوقعا من تحول هذه المؤسسات إلى الملكية الخاصة وإعادة تنظيمها وإدارتها على هذا الأساس أن يتوقف دورها الاجتماعي، ولكن التطبيق العملي لتجارب الخصخصة أظهر أن الدور الاجتماعي لتجارب الخصخصة أظهر أن الدور الاجتماعي والالتزام الأخلاقي للشركات هو أيضا استثمارا يعود عليها بزيادة الربح و الإنتاج وتقليل النزاعات والخلافات بين الإدارة والعاملين فيها والمجتمعات التي تتعامل معها، كما يزيد من انتماء العاملين والمستفيدين إلى هذه الشركات. كذلك فقد أظهر التطبيق الفعلي أن كثيرا من قادة وأصحاب الشركات ورجال الأعمال يرغبون في المشاركة الاجتماعية وينظرون إلى العملية الاقتصادية على أنها نشاط اجتماعي وطني وإنساني يهدف فيما يهدف إليه إلى التنمية والمشاركة في العمل العام، وليست عمليات معزولة عن أهداف المجتمعات والدول وتطلعاتها (الأسرج، 2010، 02).

مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

عرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية للشركات على أنها التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة، من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد (دحلان، 2004).

كما عرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة بأنها الالتزام المستمر من قبل مؤسسات الأعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، والعمل على

تحسين نوعية الظروف المعيشية للعاملين وعائلاتهم، إضافة إلى المجتمع المحلي والمجتمع ككل (الأسرج، 2010، 03).

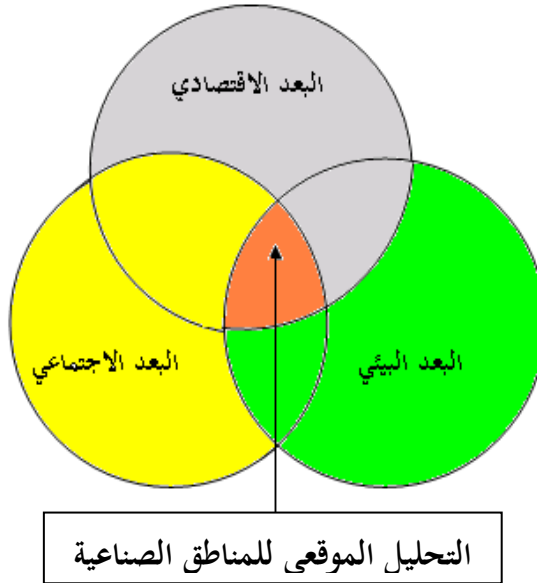
إذن المسؤولية الاجتماعية تعني تصرف الشركات على نحو يتسم بالمسؤولية الاجتماعية والمساءلة ليس فقط أمام أصحاب الملكية، ولكن أمام أصحاب المصلحة الأخرى بمن فيهم الموظفين والعملاء والحكومة والشركاء والمجتمعات المحلية والأجيال القادمة. حيث يتم نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية وثقافة العلاء التنموي بتضافر جهود كل من: منظمات الأعمال، القطاع الخاص، الإعلام، الشركات العابرة للقارات.

يمكن القول إذن أن مشاريع المسؤولية الاجتماعية تنبع من رغبة صادقة وإحساس بالمسؤولية اتجاه المجتمع، وتصب في كل الجهات التي من شأنها رفع المستوى العام للمجتمع في مختلف المجالات، وذلك بتوظيف كل الموارد والإمكانات في سبيل تنظيم آلية موحدة تخدم المشاريع والحملات الموجهة لخدمة المجتمع وأبناء الوطن من الجنسين (السحيباني، 2009).

خلاصة ما سبق أن متطلبات التنمية المستدامة تفرض إدراج المسؤولية الاجتماعية وأخذها بكل اعتبار في التحليل الموقعي للمناطق الصناعية، ويكون ذلك عن طريق تطوير الشراكات التالية:

- الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص
 - الشراكة مع المجتمع المحلي (تطوير المبادرة المحلية)
 - الشراكة بين قطاع الأعمال والجامعات
- ومن خلال إعادة قراءة الأبعاد الثلاثة (الاقتصادية، البيئية، الاجتماعية)، نجد أن تحديات التنمية المستدامة أصبحت تفرض اعتماد وإدماج هذه الأبعاد في التحليل الموقعي للمناطق الصناعية، في إطار يتميز بالشمولية والتكامل. كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم 03: تداخل أبعاد التحليل الموقعي للمناطق الصناعية



المصدر: عمل الباحثين بتصرف عن: عثمان محمد غنيم، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، دار صفاء، عمان، 2005، ص 233.

فلا يمكن استثناء أو إهمال أي بعد من الأبعاد المذكورة آنفاً، مع مراعاة خاصية التكامل بينها وعدم تفضيل أي بعد على الآخر إلا في حدود ما هو مدروس وحسب ما يتلاءم مع أهداف التنمية المستدامة.

يتضح من كل ما سبق خطورة المواضيع المتشابكة في هذا المجال وضرورة استيفاء كل معايير وأهداف التنمية المستدامة، في التحليل الموقعي للمناطق الصناعية، بإدراج البعد الاقتصادي، البيئي والاجتماعي مع مراعاة التنسيق والتكامل بينها. والتزوي لأبعد مدى في التحليل الموقعي لها. نظراً لخطورة الآثار السلبية والخطيرة التي تنتج عن كل تقصير في ذلك.

II- وصف عام لمشروع المنطقة الصناعية الجديدة_400هكتار_ بـ برج بوعريـج:

❖ أسباب اختيار هذا المشروع كعينة دراسة:

بما أن معظم المناطق الصناعية التي تم إنشائها في الجزائر خلال السبعينات والثمانينات من القرن العشرين لم تخضع للتحليل الموقعي قبل إنشائها وفق الأبعاد الثلاثة التي تطرقنا إليها في الجزء الأول، ولم تدرج فيها الآثار والانعكاسات المترتبة عن ذلك، كما أن التقنيات المستخدمة في الإنتاج الصناعي فيها كانت في معظمها غير نظيفة وتنتج عنها ملوثات ومخلفات خطيرة (كمثال عن ذلك مشكلة مادة الأميونت بالمنطقة الصناعية برج بوعريريج)، كما أنه لم يراعى فيها الاعتبارات البيئية من حيث تصنيف المناطق مما أدى إلى تراكم الملوثات والتلوث في مناطق محددة، والملاحظ أيضا هو التركز الشديد لهذه المناطق في أقاليم محددة، وكذا موقعتها داخل المدن وبالقرب من المناطق السكانية.

ومن هنا وقع اختيارنا لهذا المشروع الجديد للوقوف على مدى التحول في التحليل الموقعي للمناطق الصناعية في الجزائر حسب معايير، وأهداف التنمية المستدامة، وحسب ما يتلاءم مع مستجدات وتطلعات الألفية الجديدة، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الفرصة تعتبر جد مواتية لتقديم اقتراحات من خلال هذه الورقة كمساهمة في جعلها أكثر توافقا مع الأبعاد الثلاثة للتحليل، لأن الأمر يتعلق بمشروع قيد الانجاز وليس منطقة صناعية مكتملة وهو ما يسهل عملية التغيير والتصحيح، لتطبيق أكبر قدر من معايير وأهداف التنمية المستدامة. مما يسمح بإنشاء منطقة صناعية تختلف وتتميز عن المناطق الصناعية السابقة، بسبب اختلاف وتميز التحليل الموقعي لها.

❖ وصف عام للمشروع :

بسبب التشبع والاحتفاظ الذي شهدته المنطقة الصناعية ببرج بوعريريج، وأمام الطلب المتزايد على العقار الاقتصادي. ظهر في الأفق منطقة صناعية جديدة سميت بالمنطقة الصناعية مشقة فطيمة (سنة 2007). وهو المشروع المسجل في إطار البرنامج التكميلي للتنمية بولايات الهضاب العليا. المنطقة يحدها من الشمال قرية مشقة فطيمة،

من الجنوب مساحة شاغرة، شرقا يحدها مناطق ريفية تابعة لبلدية الحمادية، ومن الغرب الطريق الوطني رقم (45).¹

المنطقة تم إنشائها بقرار صادر عن السيد والي الولاية، قرار رقم (136)، بتاريخ: 2007/02/12. وتحصلت الوكالة العقارية للولاية والمؤهلة في أشغال التهيئة على الموافقة لتجزئة المنطقة بمنحها ترخيص رقم (07/25)، بتاريخ: 2007/06/03. أما تسيير وتوجيه أعمال التهيئة والتنظيم تكفلت بها وزارة الصناعة وترقية الاستثمار، وكانت الموافقة على برنامج الجزء الأول للأشغال بقيمة 250 مليون دينار

❖ بطاقة تقنية للمشروع (www.Bibanes-info.gov.dz)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الصناعة وترقية الاستثمار

ولاية برج بوعريريج

البرنامج التكميلي للتنمية بولايات الهضاب العليا

تهيئة القطب الصناعي _ مشقة فطيمة _ بلدية الحمادية

FICHE TECHNIQUE بطاقة تقنية

المشروع: إنشاء منطقة صناعية جديدة

الموقع: مشقة فطيمة، بلدية الحمادية

الترقية (الترويج): الوكالة الولائية للتسيير العقاري والحضري-برج بوعريريج-

A.W.G.R.F.U

رئيس المشروع: مكتب الدراسات URBASE بسطيف

¹ مصلحة التهيئة العمرانية، مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية برج بوعريريج (مقابلة مع رئيسة المصلحة، ووثائق

مقدمة).

قرار الإنشاء: رقم 07/136 في 2007/02/12

قرار رخصة البناء: رقم 07/25 في 2007/06/03

عدد القطع المخصصة للاستثمار: 384 بمساحة متوسطة تقدر بـ 5571م²

المساحة التي شملتها الدراسة: 541هكتار و93آر

مساحة التهيئة: 381هكتار و93آر،

مساحة التوسع: 160هكتار و23آر

المساحة المستهدفة: 210هكتار و10آر

طبيعة الملكية القانونية للأراضي: 246 هكتار تابعة للقطاع العام (دومين)،

بنسبة 60%، و163هكتار ملكية خاصة، بنسبة 40%

تكلفة الجزء الأول من الأشغال: 250.000.000دج

الهدف من المشروع: إنشاء منطقة صناعية وتجارية، والتنمية الاقتصادية لمنطقة الهضاب

العليا

نوع النشاط	المساحة المخصصة لكل نشاط (م ²)	النسبة المئوية لمساحة النشاط بالنسبة للمساحة الكلية (%)	عدد القطع المخصصة لكل نشاط	النسبة المئوية لعدد القطع بالنسبة لمجموع القطع الكلية (%)
الصناعات الميكانيكية والإلكترونية	750.000	19.68	88	22.91
الصناعات الغذائية بمختلف أنواعها	420.000	11.02	66	17.87
الصناعات البلاستيكية والخشبية والنسيجية	350.000	9.18	68	17.10
الصناعات المتعلقة بمواد البناء	320.000	8.39	42	10.93
صناعات المنتجات الكيماوية	280.000	7.34	42	10.93

5.72	22	3.28	125.000	صناعة منتجات الخدمات
13.54	52	4.12	157.000	صناعات أخرى

المصدر: مصلحة التهيئة العمرانية، مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية برج بوعرييج.

❖ **تقسيم المنطقة الصناعية على أساس نوع النشاط:**

❖ **نوع أشغال التهيئة للمشروع، ونسبة الإنجاز - (www.Bibanes-**

info.gov.dz)

■ **أشغال تجزئة المساحة الكلية إلى قطع وفق الأبعاد المحددة، ورسم الحدود. بنسبة إنجاز تقدر ب: 90%.**

■ **أشغال قنوات الصرف، بنسبة إنجاز تقدر ب: 90%.**

III- **موقع عينة الدراسة من أبعاد ومعايير التحليل:**

ونحاول من خلال هذه الجزئية معرفة مدى إدراج معايير وأهداف التنمية المستدامة، في التحليل الموقعي لهذا المشروع وذلك من خلال إجراء إسقاط مباشر للأبعاد التي تم ذكرها في الجزء الأول على مشروع المنطقة الصناعية الجديدة. كل بعد على حدى:

❖ **مدى توافق التحليل مع البعد الاقتصادي:**

يبدو أن البعد الاقتصادي قد نال أهمية كبيرة في هذا المشروع، ولكن أقرب ما يكون إلى الفهم التقليدي البعيد نوعا ما عن التنمية المستدامة، فمن الناحية الاقتصادية تساهم المنطقة الجديدة في:

➤ **فك الحناق وتخفيف حالة الاكتظاظ الذي تشهده المنطقة الصناعية برج بوعرييج، وإعطاء الفرصة لتوسيع الاستثمارات. خاصة إذا تجسد مشروع الميناء الجاف بنفس المنطقة.**

➤ **المساهمة في توسيع القاعدة الصناعية ورفع القيمة المضافة، والنمو المتزايد في المجالات القابلة للتطور والتوسع.**

➤ **زيادة الحركة والنشاط الاقتصادي في المناطق المجاورة للمنطقة الصناعية الجديدة.**

- المساهمة في رفع القدرة التنافسية، وزيادة فرص العمل والحد من نسب البطالة.
- إمكانية التوسع في المنطقة من خلال وجود مساحات أخرى مجاورة غير مستغلة.
- الموقع الجيد للولاية على الخارطة الوطنية باعتبارها تتوسط العديد من الولايات، وتشكل نقطة عبور هامة، خاصة بوجود الطريق السيار شرق- غرب، وكذا الطريق الوطني 45، الذي يمر بجانب المنطقة الصناعية الجديدة.

❖ مدى توافق التحليل مع البعد البيئي:

من خلال النظر في حدود المنطقة التي تطرقنا إليها في الجزء السابق، وبحكم معرفتنا للمنطقة. فإن البعد البيئي لم يرقى إلى مستوى الإدراج المنتظر والمطلوب، ونؤكد ذلك بما يلي:

- عدم الالتزام بمسافة البعد الفاصلة عن مدن النوم، حوالي 7 كلم عن الولاية، مع استمرارية تواجد السكان على طول هذه المسافة، كما تشكل المنطقة جوار مباشر لقرية مشتة فطيمة ذات الكثافة السكانية المعتبرة. ولا تبعد المنطقة عن بلدية الحمادية إلا بحوالي 6 كلم، وتعتبر في جوار مباشر مع القرى التابعة للبلدية، وفي حالة توسع المنطقة فإنها ستشكل حالة جوار للقرى التابعة لبلدية الشير.
- القضاء على نسبة معتبرة من المساحات الزراعية، خاصة ما تعلق بالأراضي ذات الملكية الخاصة، رغم وجود سد لتجميع مياه الأمطار ليس بالبعيد عن هذه المناطق الزراعية.
- تشكل المنطقة تهديدا لمساحات خضراء هامة، حيث سبق وأن استفادت القرى المجاورة للمنطقة الصناعية وفي إطار التنمية الريفية من دعم معتبر للتشجير (خاصة شجرة الزيتون)، فتم تشجير مساحات هامة وأصبحت ذات إنتاج معتبر من الزيتون، لكنها قد تصبح مهددة بالخطر حالة انبعاث ملوثات قريبة. كما توجد منطقة غابية ليست بعيدة عن المنطقة (غابة النويظير)

- توجد العديد من المجاري المائية الطبيعية لمياه الأمطار، والتي تصب في مجاري مائية دائمة تصب بدورها في السدود، ستصبح مهددة بالتلوث بسبب قنوات الصرف، أو بسبب تغيير مجراها الطبيعي.
- عدم إدراج ضمن شروط الاستثمار في المنطقة الصناعات النظيفة والتقنية، التي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والمواد الملوثة.

❖ مدى توافق التحليل مع البعد الاجتماعي:

- قبل تقييم هذا البعد على مستوى عينة الدراسة، فإن الملاحظ هو محدودية المؤشرات التي تدل على وجود ثقافة المسؤولية الاجتماعية حسب معناها الحقيقي على المستوى الوطني، وعدم تجسد معالمها في مختلف المشاريع خاصة الكبرى منها.
- وهو ما ينطبق على مشروع المنطقة الصناعية الجديدة، والتي لم نلمس في تحليلها ما يدل على إدراج المسؤولية الاجتماعية، منذ البداية، ما عدا بعض المناقشات البسيطة على مستوى المجلس الشعبي الولائي المزامن لفترة التحليل. أما الاعتبارات الأخرى فلا يوجد ما يدل على إدراجها، حيث أن التحليل الموقعي للمشروع لم يستند على التطوير الواضح والكامل للشراكات المطلوبة، وهي:
- الشراكة مع الجامعة، ومعاهد البحث العلمي.
 - الشراكة مع المجتمع المحلي، وتطوير المبادرة المحلية.
 - الشراكة مع المجتمع المدني (جمعيات المجتمع المدني).
 - الشراكة بين القطاع العام، والقطاع الخاص (رجال الأعمال والمستثمرين).
- نتائج الدراسة:

إن جميع المنطلقات النظرية، والواقعية في مجال تحليل موقع المنطقة الصناعية الجديدة تبدو بعيدة عن الاهتمامات المرتبطة بالمفهوم الحقيقي والكامل للتنمية المستدامة ولا تجسد إدراج الأبعاد الثلاثة كما هو مطلوب، ويبرز غياب النظرة الشمولية بعيدة المدى في حين كان من الأفضل الاستفادة من دروس الماضي القريب لتجنب الوقوع في نفس

السلبيات بالمستقبل. إلا أن هذه الحقيقة لسوء الحظ تغيب عن بال متخذي القرار الذين عادة ما يقعون تحت ضغوط وهمية تدعو للتسرع باتخاذ القرار من منطلق رد الفعل الانعكاسي وليس بالأخذ بزمام المبادرة للتوجه الاستراتيجي وربط كل عملية بالتنمية المستدامة . كما يعكس ذلك نقص الدراسات التحليلية المعتمدة على استيفاء المعطيات والمتطلبات المتكاملة بشكل دائم وقبل اتخاذ القرار، ومن المفارقات أن ينعكس التسرع في اتخاذ هذا النوع من القرارات الإستراتيجية، إلى نتائج سلبية على التنمية الشاملة والاقتصاد الوطني.

توصيات واقتراحات:

سبق وأن أشرنا أن عينة الدراسة عبارة عن مشروع منطقة صناعية جديدة قيد الإنجاز، وهو ما يشكل فرصة مواتية لتقديم اقتراحات مرتبطة بالتحليل الموقعي للمناطق الصناعية، الذي تدرج فيه أهداف ومتطلبات التنمية المستدامة. وفي هذا الإطار أردنا أن تكون هذه الاقتراحات مرتبطة بالتقييم السابق، ومستمدة من المفاهيم النظرية المضبوطة المتعلقة بهذا الموضوع، وكذا اعتماد التجارب الناجحة لبعض الدول.

تشير العديد من الدراسات أن الدول النامية والدول شبه الصناعية والتي نجحت في تنمية اقتصادها وزيادة تنافسيتها العالمية يعتمد اقتصادها حاليا بدرجة كبيرة على الصناعات التقنية (منتدى الرياض الاقتصادي، 2005)، ومن هذا المنطلق نقترح توحيد الجهود وتكثيفها وتنسيقها بين الأطراف ذات العلاقة من خلال جهة تنفيذية واحدة مدعمة بالصلاحيات والأنظمة والتشريعات والإمكانات البشرية والمتطلبات المادية منذ البداية وباستمرار. من أجل تحويل المشروع إلى منطقة للصناعات التقنية، وتجهئتها لاستقطاب المصانع المتوسطة أو العالية التقنية واجتذاب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

وينطبق مصطلح مناطق الصناعات التقنية بالتحديد على مناطق (مجمعات) التقنية (والعلوم) التي تكون مهياة لاستقطاب الصناعات متوسطة وعالية التقنية والخدمات المبتكرة المرتبطة بها. ويتمثل الاختلاف الجوهرى بين مناطق الصناعات التقنية والأنماط

الأخرى بكونها مناطق مميزة اقتصاديا، ومخصصة للمنشآت التي تنتج منتجات صناعية متوسطة أو عالية التقنية أو تقدم خدمات مبتكرة. كما تعتبر مناطق ذات بيئة عالية الجودة خالية من الملوثات الصناعية المرتبطة بالصناعات التقليدية. مع اعتماد الصناعات القاطنة فيها على المعرفة والبحث والتطوير (منتدى الرياض الاقتصادي، 2005).

وتزيد أهمية هذا الاقتراح أكثر نظرا للاعتبارات التالية:

➤ تساهم الصناعات التقنية بطريقة مباشرة في جميع أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادية، البيئية والاجتماعية) .

➤ تساعد على توجيه النمو الحضري والعمراني إلى مناطق حضرية جديدة توفر العمل والعيش الكريم لسكان تلك المناطق، مع الاستفادة منها كأداة لتخفيف الضغط على المدن الكبرى.

➤ تعتمد على إنشاء وتنمية صناعات وتقدم خدمات مبنية على المعرفة والتقنية وذات قيمة مضافة عالية، بدلا من الاعتماد شبه الكلي على الموارد الطبيعية والجهد العضلي.

➤ تعتبر أغلب المؤسسات المقيمة بها من نوع الصغيرة والمتوسطة، مما يساهم في زيادة الإقبال على الاستثمار، وتسهيل سبله، خاصة بالنسبة لفئة الباحثين، وذوي القدرات والمؤهلات العلمية المرتبطة بالصناعات التقنية.

➤ تشمل على سكنات وحاضنات أعمال وشركات خدمية ومؤسسات تعليمية وتدريبية مرتبطة بالصناعات التقنية ذات العلاقة المباشرة بالمنطقة.

❖ أما تجسيد هذا المقترح، فيتطلب جهودا وإمكانيات معتبرة تتمثل أساسا في:

➤ يتطلب تجهيزها بنا أساسية إضافية، لكي تكون مهيأة لاستقطاب المصانع المتوسطة أو العالية التقنية واجتذاب الاستثمارات المحلية والأجنبية. تختلف عن المناطق الصناعية التقليدية (العادية)

- تشمل على سكن وحاضنات أعمال وشركات خدمية ومؤسسات تعليمية وتدريبية مرتبطة بالصناعات التقنية ذات العلاقة المباشرة بالمنطقة.
- يتطلب تسييرها فريق إداري متمكن يشارك بفعالية في نقل التقنية ومهارات العمل إلى المؤسسات المقيمة بالمنطقة.
- تتطلب التواصل العلمي المستمر مع الجامعة، ومراكز البحث والمعاهد التعليمية.
- إقناع المقبلين على الاستثمار في هذه المنطقة بإنشاء صناعات تقنية لدورها الفعال في التنمية المستدامة وذلك من خلال:
- شرح وتحليل مفهوم المناطق الصناعية التقنية وأهدافها ودورها الفعال في التنمية المستدامة.
- - سرد تجارب دول شبه صناعية ونامية تميزت بنجاحها الاقتصادي في إنشاء مناطق الصناعات التقنية مع إبراز الدور الفعال لهذه المناطق في التنمية المستدامة.

قائمة المصادر والمراجع:

1. ماجدة أبو زنت، عثمان غنيم. التنمية المستدامة، دراسة نظرية في فلسفة المفهوم والمحتوى، مجلة المنارة، جامعة المرقف.الأردن، 2005.
2. Serge LATOUCHE, L'imposture du développement durable ou les habits neufs du développement, Mondes en Développement, Paris-Sud 03Vol.31-20 03/1-n°121, p23.
3. علي كريم العمار، تحليل اتجاهات التوقع المكاني-الاقتصادي وفق معايير(الكفاءة-الاقتصادية-الاجتماعية)، دراسة تحليلية، المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي، بغداد.
4. Bruno BOIDIN et Bertrand ZUINDEAU1 **Socio-économie de l'environnement et du développement durable** : état des lieux et perspectives Mondes en Développement, *Paris-Sud* 03Vol.34-2006/1-n°115.
5. خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستخدمة في كل العولمة المعاصرة، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2007.
6. الفقرة ما قبل الأخيرة، من المادة 04، الجريدة الرسمية، 20 تموز/يوليو 2003.
7. القرآن الكريم، سورة الأنبياء.
8. عاشور مرزوق، الآثار البيئية لنشاط المؤسسات الصناعية ودور نظم الإدارة البيئية في الحد من مخلفاتها، بحوث اقتصادية عربية، العدد 42/ربيع 2008.
9. عبد المنعم بليغ، عالم محاضرات التلوث، منشأة المعارف، الإسكندرية، 200.
10. عبد الله الصعيدي، النمو الاقتصادي والتوازن البيئي، تقييم النشاط الاقتصادي على عناصر النظام البيئي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002.
11. René Reding, **Sauver notre planète**, collection réponses/écologues, R.Laffont, Paris, P:31.
12. مأمون الفحام، التوجهات الحديثة نحو نقل الصناعات إلى خارج المدن، دمشق.

13. حسين الأسرج، المسؤولية الاجتماعية للشركات، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد التسعون، السنة التاسعة، فبراير/شباط 2010.
14. عبد الله صادق دحلان، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، مجلة عالم العمل، العدد 49، بيروت، مارس 2004.
15. صالح السحيباني، المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية، حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية، المؤتمر الدولي حول "دور القطاع الخاص في التنمية"، بيروت، 23-25 مارس 2009.
16. ارجع إلى الموقع الإلكتروني لولاية برج بوعريريج، -Bibanes. www.info.gov.dz
17. منتدى الرياض الاقتصادي، نحو تنمية مستدامة: مناطق الصناعات التقنية كأداة فاعلة في التنمية المستدامة، الرياض، 4-6 ديسمبر 2005.